البيئة والمياه

19 نوعاً نادراً من الطيور من بين 370 نوعاً في اليمن

تعز / سبأ :

قال مختص التربية والتوعية البيئية بمشروع الحفاظ على الأراضي الرطبة بمحافظة عدن عبد الرحمن محمد راوح: إن اليمن يحتضن 370 نوعا من الطيور منها 19 نوعا نادراً لا توجد في أي منطقة في العالم وفقا لآخر إحصاء.

وأشار راوح في محاضرة ألقاها الثلاثاء بمحافظة تعز ونظمتها مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، إلى أن الطيور تعد مؤشرا بيئيا لمدى سلامة البيئة من عدمها، وذلك من خلال استقرارها أو هروبها من بيئة إلى أخرى.

واستعرض في المحاضرة أنواع الطيور في اليمن، مبينا أن مواطن الطيور في اليمن يتركز في الجبال وتهامة والمستنقعات المائية العذبة والسواحل والمزارع والحدائق والبحار.

ولفت إلى أن محافظة تعز تعد بيئة متميزة للطيور بسبب التنوع البيئي فيها ومع ذلك تخلو من أي بحث في هذا المجال.

واستعرض مختص التربية والتوعية البيئية جملة من المخاطر التي تتعرض لها الطيور منها التلوث البيئي وخاصة في البحار، وكذا الأسلاك الكهربائية والاصطياد وغيرها، مؤكدا أهمية إزالة المخاطر التي تهدد حياة واستقرار الطيور.

من جانبه أشار مدير عام مؤسسة السعيد فيصل سعيد فارع إلى أن الطيور تعبر عن حالة استقرار مجموعة الأوضاع التي تحيط بهذا الكائن الحي في إطار منظومة الحياة البيئية، مشيراً إلى أن الطيور شكل من أشكال السياحة إذا أحسن استغلالها وتوفير البيئة الجاذبة لها.

من أنواع الطيور

رئيس قسم صحة البيئة في مديرية الشيخ عثمان في حديث لـ (14 أكتوبر):

إتلاف (6) أطنان ونصف طن من المواد غير الصالحة للاستخدام الآدمي

تغريم (150) محلاً تجارياً مبلغ (225) ألف ريال

عامل نظافة يرش إحدى بؤر توالد البعوض

يعتبر قسم صحة البيئة في مديرية الشيخ عثمان من الأقسام التي تقع عليها مهمة الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة وذلك من خلال ما يقوم به من نشاط صحي في هذا الاتجاه .. رئيس قسم صحة البيئة بالمديرية يتحدث إلى " صفحة البيئة" قائلاً:-

مهام القسم

لقاء / منى علي قائد

يقوم قسم صحة البيئة بالأعمال المرتبطة بصحة البيئة ومراقبة الأغذية والإشراف على نشاط محلات أعداد الأطعمة والمشروبات في عموم المديرية ، وكذا المصادقة على تراخيص مزاولة المهن وذلك وفقا للشروط الصحية وأنظمة السلامة المهنية حيث قام القسم خلال العام 2009م بإتلاف مواد غذائية بلغت حوالي "6" أطنان ونصف طن غير صالحة للاستهلاك الآدمي وبلغت المخالفات "195" مخالفة بعض هذه المخالفات تم إحالتها للجهات ذات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة كما تم تغريم حوالي "150" محلاً تجارياً وبلغت قيمة الغرامات "225" ألف ريال كما صادق القسم على نحو "162" ترخيصاً لمزاولة مهن مختلفة.

نزول ورش

وأوضح أنه في إطار المهام التي ينفذها القسم قام بالنزول وبأعمال الرش لبؤر توالد الذباب والبعوض حيث بلغت البؤر التي تم رشها حوالي (637) بؤرة، كما قام القسم بإبادة حوالي (25) كلباً ضالاً إلى جانب مكافحة الفئران وتصفية العديد من الفئران في الممرات الخلفية للشوارع.

وزود القسم مؤخراً بوسائل، لمكافحة الفئران منها توفير الأقفاص (والمحانب) والسموم، حيث يتم توزيعها على المواطنين مجاناً من خلال إبراز البطاقة الشخصية وتسجيلها في سجل خاص وطلب نتائج هذه المكافحة.

أعمال وقائية

وأضاف إن قسم صحة البيئة بالمديرية يقوم بالأعمال الوقائية والاحترازية حول بعض الأمراض الوبائية مثل، الملاريا وحمى الضنك والكوليرا وذلك بالنزول إلى المواقع وذلك بعد استلام بلاغ من الرعاية الصحية الأولية حيث نقوم بأعمال الرش الرذاذي والضبابي والرش، في المدارس وتطهيرها.

كما شملت أعمال الرش الأسواق وخاصة الأماكن المزدحمة وذلك للوقاية من مرض أنفلونزا الخنازير.

(162) ترخيصاً تم المصادقة عليها لمزاولة مهن مختلفة

رش (637) بؤرة لتوالد الذباب والبعوض

نافذة

البيئة الصحة تعاني من شلل

أمل حزام مدحجي

رغم وجود مركز للتوعية البيئية وغيرها من الانشطة البيئية على مستوى المحافظة نرى ان الكثير من المرافق الحكومية ومسؤولي الصحة البيئية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالبيئة ومنها المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الخاصة بالبيئة لا تؤدي دورها الفعال في تحويل بيئتنا الضارة إلى بيئة صحية ونظيفة وخالية من التلوث والسبب الرئيسي يعود إلى الاهمال وعدم إدراك القائمين على هذه الاعمال حجم المسؤولية واضرارها الصحية المباشرة على صحة الانسان.

اصبح اليوم المواطن يعاني من تدهور في الصحة العامة فإذا تكاثرت الاوساخ والقمامات والمياه الراكدة تصبح بيئة مضرة لصحته واولاده واسرته وبالتالي تسبب له امراضاً عديدة منها الملاريا والكولير او حمى الضنك وغيرها من الامراض الاخرى فلماذا يضر المواطن نفسه تحت تسمية الاهمال ولماذا الى اليوم ما زالت العديد من العمارات تمتلك في احواشها الخلفية كارثة بيئية من الاوساخ والقمامات ولا احد يهمه الامر سواء من الساكنين في العمارات او اعضاء المجالس المحلية او مسؤولي المديريات او الجهات ذات العلاقة.

فأين الخلل ومتى سننعم ببيئة صحية خالية من التلوث ؟ ومتى سيكون دور الرقابة فعالاً ؟.

خليجي (20) .. بيئة عدن في الصدارة!

نعمان الحكيم

لم يبق من الزمن إلا القليل ولم تبق من فترة الإعداد والتحضير والتجهيز لاستقبال هذا الحدث الكبير إلا اللمسات الفنية البيئية المصاحبة لإظهار عدن/أبين/ لحج بالمظهر اللائق، بعيداً عن الشطحات والهبرات والكلفتات.. لأننا نريد إرساء قاعدة بيئية تكون أساساً لمراحل قادمة.. ولكي لا تضيع الملايين هنا وهناك، ونأتي بعدها لنقول: ليتنا فعلنا كذا وليتنا لم نفعل – أو هكذا!

اليوم نحن نرى استعدادات لاستقبال خليجي 20 – والبعض يتندر من باب الفكاهة أو الخباثة فيقول (خل يجي عشرين) ونحن نقول مؤكدين: نعم.. خليه يجي لكي نستفيد أكيد، لكن هذه الكلمة خليه يجي – تحتاج إلى إمكانيات تجمّل المدن وتظهرها بالشكل اللائق، وعدن بالذات كانت جوهرة متلألئة في زمن الإنجليز الذين جعلوها قطعة من أوروبا من ناحية التخطيط العمراني النظافة التشجير، شبوك الأحياء السكنية (أسوار شبك) ألوان المباني، تناسقها، خدمة البريد، والكهرباء والمياه والهاتف، كل شيء كانت عدن تتميز به كبيئة لا يمكن أن ينساها أي إنسان عاش في هذه المدينة منذ الخمسينات من القرن الماضي، لذلك وإن كانت عدن قد تعمد البعض تشويهها بقصد أو بدون قصد، فانه يتوجب اليوم إعادة رونق المدينة ولو بشكل أولي لأن اعتماد مشاريع بناء متنافرة ولا تنسجم مع بيئة المدينة وإيجاد تنافر في الطرقات والأحياء ومزاجية في كل شيء، يجعل من المدينة شيئاً عبثياً لا يسر أحداً، ولا يزعل إخواننا المسئولون، فهم في المحك وعليهم استخدام سياسة مقبولة لدى الناس، لا فرض أمزجة قد تكون بعضها مريضة وتعكس تقلبات ضارة بالناس والبيئة.. اللهم سترك يارب!

إن فرصة خليجي 20 يجب ألا تذهب هدراً، فعدن اليوم بحاجة ماسة لنصيب الأسد، بل الأسود مجتمعة، ولكن ليس على طريقة (أنا ومن بعدي الطوفان).. نريد لعدن أن تظهر شوارعها النظيفة ومبانيها المتناسقة الأنيقة، يجب أن تزول العشوائية من كل الأماكن.. حتى ساحل أبين الذي ضربت به العشوائية إلى ما لا يطاق.. وهذا كله لو استخدمنا القانون حقيقة وراقبنا الله في أفعالنا.. وإلا فإننا سنكون قد خيبنا الآمال وأظهرنا أنفسنا على أننا مجرد (موالعة قات) و (خذ وهات).. وربنا يهدينا لجعل الأمور كلها في صالح الناس والوطن، آمين..

حاجة الإنسان في المستقبل.. التكيف مع الكوارث

مشاهد من بعض الكوارث

جوهانسبرغ / متابعات :

في المستقبل غير البعيد، لنقل بعد حوالي 15 عاماً ربما، وهو الوقت الذي يتوقع أن تتضاعف فيه أثار تغير المناخ عشر مرات، سيأتي اليوم الذي سيضطر فيه المجتمع الإنساني لتوفير الماء والغذاء لملايين الأشخاص المتضررين من الجفاف في إفريقيا، والاستجابة لاحتياجات بضع آلاف من المتأثرين بإعصار في آسيا، والتعامل مع كارثة "هايتي" مرة أخرى – كلها في الوقت ذاته.

وفي ظل هذا الاحتمال القاتم، تساءل راندولف كينت، مدير برنامج المستقبل الإنساني في جامعة كينغز كوليدج بلندن والمشارك في كتابة "الآفاق الإنسانية: دليل الممارسين للمستقبل"، قائلاً: "هل نتوقع أن يتمكن المجتمع الإنساني من التأقلم مع كل هذه المتطلبات؟". ويرد الدليل على هذا التساؤل مشيراً إلى أن التعامل مع كل هذه المتطلبات في نفس الوقت لن يكون ممكناً ما لم يُعِد المجتمع الإنساني خلق نفسه من جديد. غير أن التغير قد بدأ بالفعل وأصبحت الآراء القديمة المتداولة حول كيفية التعامل مع الكوارث تواجه تحدياً كبيراً، حيث أشار الدليل إلى أن "الأنشطة الإنسانية لم تعد مقتصرة على الاستجابة المباشرة للطوارئ والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع".

كما أن المجتمع الإنساني حاول على مدى فترة من الزمن معالجة "أسباب ونتائج الكوارث ما أدى إلى زيادة عدد التدخلات الإنسانية التي أصبحت تبدو أكثر فأكثر كأنها أنشطة تنموية تقليدية".

وقد توقع كينت والكاتب المشارك في الدليل، بيتر ووكر من مركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس بالولايات المتحدة، ظهور "نزعة إنسانية جديدة" ستتوسع فيها الأجندة الإنسانية لتشمل شؤون الحكم وسبل العيش والأمن والحماية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التنموية. وسيصبح معالجة الضعف وقابلية التعرض للضرر محور التركيز الأساسي.

كما يتوقع الدليل أن تصبح حكومات البلدان النامية، لاسيما في آسيا، أكثر انخراطاً في البرامج القومية للحماية الاجتماعية والسعي للحصول على الدعم المفتوح. وقال ووكر أن المنظمات الإنسانية المحلية ستتمكن في هذا السياق "من النمو في حين ستضطر المنظمات الدولية لتصبح أكثر استعداداً لاتباع قيادة فروعها المحلية".

من جهته، أفاد بول هارفي، وهو مستشار مساعدات إنسانية، أنه يتوقع عودة ظهور سيادة الدولة في التصدي للكوارث. وأشار إلى أنه على مدى السنوات تحول تدفق المساعدات الإنسانية لحكومات البلدان النامية إلى المنظمات الإنسانية. غير أن "الأموال بدأت مؤخراً تتدفق إلى الحكومات مباشرة مع ظهور دول مثل إندونيسيا والهند والصين قادرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية".

كما اقترح الدليل أن يتم إنشاء منظمة إنسانية جديدة ثلاثية الأطراف، يتم تكريس أحد أطرافها لتقديم المساعدات غير المنحازة والنزيهة إلى جميع المناطق المتأثرة بالصراع، في حين يتكفل الطرف الآخر بتقديم المساعدات الإنمائية في مناطق من العالم حيث ينتشر الفقر مع وجود دولة مستقرة أما الطرف الثالث فيركز على الدول غير المستقرة والهشة المعرضة للكوارث والأزمات.

ماذا تحتاج المنظمات الإنسانية للتكيف؟ سؤال سألته شبكة الأنباء الإنسانية "إيرين" لووكر الذي أجاب عنه قائلاً: "هناك أمران... أهمهما أن تصبح أكثر وعياً بالسياق المحيط بها وأن تعتمد أكثر على الدلائل والوقائع بدل الروايات. لقد شهدنا فيما قبل انجرافاً نحو المبالغة في القلق من المساءلة المالية والاهتمام الشديد بتنفيذ العقود الحكومية والوفاء بالمعايير الداخلية. كل هذا يحتاج إلى أن يتوازن مع تعزيز أكبر للواقع المحلي ما يعني منح المزيد من السلطة للمؤسسات في الميدان".

وأضاف: "أما الأمر الثاني يتمثل في أنه في كثير من الأماكن، كما هو الحال مع نظام الأمان في إثيوبيا، سينبغي على المنظمات الإنسانية أن تختار بين أن تكون طرفاً مستقلاً في حالات الطوارئ أو شريكاً طويل الأمد للأنظمة الحكومية في تقديم الرعاية الاجتماعية. فالأمر لا يتعلق هنا بالخطأ والصواب، فكلا الخيارين مشروع، ولكن كل منهما يستدعي نوعاً مختلفاً جداً من المنظمات".

وأشار كينت إلى ستة أفكار مفيدة للمنظمات:

1. أن تصبح أكثر توقعاً لما قد يحدث حتى تحتاج لوقت أقل في التخطيط.
2. أن تصبح أكثر تكيفاً ومرونة .
3. أن تفكر في التعاون مع العلماء والأكاديميين من أجل تحسين القدرات التحليلية وتوسيع نطاق فهم تعقيدات المجتمعات المحلية والحصول على منظور جديد للسيناريوهات المحتملة في المستقبل.
4. أن تنخرط في المزيد من التعاون مع قطاع الشركات والمؤسسة العسكرية. "فالجيش يمضي 90 بالمائة من الوقت في التحليلات الإستراتيجية".
5. أن تواكب الابتكارات مثل ابتكار بلامبي نت Plumpy'nut، وهو الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام الذي أحدث ثورة في معالجة سوء التغذية الحاد لدى الأطفال.
6. أن تتميز بالمزيد من القيادة الإستراتيجية مع تبني رؤية واضحة. وأشار كينت إلى أن المجتمع الإنساني انتقل من المناهج "الأخلاقية المرتكزة على الدعوة" إلى الإدارة. لقد حان الوقت للعودة إلى الدعوة وامتلاك رؤية محددة.

وعلق كينت على كيفية تأثير كل هذا على الأمم المتحدة بقوله: "عموماً، أشعر أنه عندما يتعلق الأمر بالشؤون الإنسانية، يجب أن تصبح الأمم المتحدة مسؤولة بشكل أكبر عن وضع المقاييس والتنسيق والتسهيل والتحفيز على الابتكار وأن تدافع بشكل فعال ونشيط عن إمكانية الاستضعاف والقابلية للضرر في المستقبل والحلول المقترحة لذلك".